الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضــاء على البطالة

أ. بن طلحة صليحة[1]
جامعة الجزائر
ب. معوشي بوعلام[2]**.**
المركز الجامعي بالمدية

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises (PME) sont une des piliers principales de l'économie de n'importe quel pays du moment qu'elles jouent un rôle important dans la création des emplois et la diminution du taux de chômage. Les PME participent au déclenchement des potentialités des jeunes pour la gérer et contribuer au développement local, avec la présence d'un climat favorable concernant surtout les moyens d'appui financiers nécessaire pour sa domiciliation et son évolution.

المقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن بإهتمام متزايد من قبل مخططي السياسات الإقتصادية والإجتماعية، إذ أثبتت التجارب في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في السنوات الأخيرة مثل: اليابان، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا، وغيرها من تجارب الدول الأوربية والأسيوية، الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق العديد من الأهداف، وأعتبرت من أهم متطلبات التنمية المعاصرة، ومن أحد سبل التغلب على العقبات الإقتصادية والإجتماعية.

رغم الأهمية الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، إلا أن هناك إختلاف في مفهومها، حيث لا يوجد تعريفاً محدداً لها ينطبق على كافة دول العالم المختلفة بنفس الدرجة، ففي الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهومها حسب القطاعات الإقتصادية التي تعمل ا، ومرحلة النمو الإقتصادي التي يمر ا ذلك الإقتصاد. ومن بين المعايير المستعملة في التمييز بين المؤسسات، نذكر منها معايير الهيكلة: كحجم رأس المال، وحجم العمالة، وحجم المبيعات، والأرباح الصافية، والمستوى التكنولوجي، ....إلخ.

وعلى العموم يعتبر العاملان الأولان: رأس المال وحجم العمالة من أهم المعايير لقياس حجم المؤسسة، فهي تحتاج إلى أموال لتمويل نشاطها على شكل قروض حتى تساهم في تحقيق النمو والتطور الإقتصادي من جهة، وفي خلق وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق، تمثل هذه الدراسة محاولة لإيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، ومعالجة أحد معضلا ا ألا وهي مشكلة البطالة ومشكلة التمويل؛ التي ترتب عليها تراكم مخزون الطاقة البشرية، مما أثر على القدرات الإنتاجية، كما إنعكس على معدلات النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة، ولذلك فإن مجالات توظيف هذه الطاقات البشرية المعطلة يعد أمراً بالغ الأهمية، وهذا لا يتوفر إلا بمزيد من الإستثمار في مختلف ا الات، وتوفير الأموال اللازمة لذلك، وبمختلف وسائل الدعم الممكنة، وعلى هذا الأساس طرحنا التساؤلات التالية:

- ما هي أهــم مشاكل التمويل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي الحلــول المقترحة محليا من الداخــل ومن الخــارج؟
- وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في معالجة مشكلة البطالة؟ أو إلى أي مدى يمكن الإعتماد عليها في توفير مناصب العمل، ومن ثم الحــد من البطالة؟.

تعتمد هذه الدراسة على تبني بعض الفرضيات الأساسية التالية:

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدخل الأساسي لتحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية المحلية بصفة خاصة، ومنه تحقيق مناصب شغل معتبرة في الإقتصاد الوطني؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدخل الأساسي لتحقيق نمو المدن الجديدة، وبالتالي المساهمة في نموها، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة التي أصبحت ضرورة للمجتمع لتصحيح الإختلالات الموجودة بين المدن؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين العوامل التي تلعب دوراً حيوياً ومساهماً في تطوير المؤسسات الكبيرة الحجم، فهي المغذية والمكملة لها؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بقية المؤسسات الأخرى إذا ما تم تسييرها بكفاءات إقتصادية مناسبة، وإذا ما تم تدعيمها مالياً في توفير المزيد من السلع والخدمات، ورفع معدلات النمو الإقتصادي، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة التي لا تزال تمثل خطراً مستمراً.

---

1. أستاذة مكلفة بالدروس - بكلية العلــوم الإقتصادية وعلــوم التسيير - جامعة الجزائر.

2. أستاذ مكلف بالدروس- بمعهــد علــوم التسيير - المركز الجامعي بالمدية.

I. مفهـوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أحد أهم القطاعات الإقتصادية بالنسبة للكثير من الدول، خاصة الدول الصناعية الكبرى نظراً لما تشكله من أهمية في تعزيز الجانب الإقتصادي،كون إقامة هذه المؤسسات يساهم في تحقيق العديد من الأهداف لأنا المحرك الأساسي للتنمية، فهي تساهم في تحقيق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة،والناتج الداخلي الإجمالي من خلال الحصول على أكبر قيمة مضافة، وتغذية المؤسسات الكبرى بالمنتجات الوسيطة. وقبل ذلك ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هو أهم معيار في تعريفها؟

1. مفهـوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فالمؤسسة الصغيرة في بعض البلدان المتقدمة قد تكون كبيرةً في بلدان أخرى التي لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم، كما تختلف من فترة زمنية إلى أخرى في نفس البلد الواحد نظراً لإختلاف المعايير المستعملة في تصنيفها. إلا أن غالبية البلدان ركزت على معيار حجم العمالةكمقياس للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالكبيرة، وإعتبرته من أكثر المعايير شيوعاً نظراً للسهولة التي يمكن ا عملياً قياس حجم العاملين في المؤسسات المختلفة، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، فضلاً عن بساطتها الواضحة دون تعقيدات. فعلى سبيل المثال تضم المؤسسة الصغيرة نحو 50 عاملاً في بلجيكا واليونان، و100 عامل في الولايات المتحدة الأمريكية، و200 عامل في كندا، إيطاليا، إسبانيا، و500 عامل في الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، وإيرلندا. وفي غالبية هذه البلدان، تعد المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن 10عمال أو20 عاملاً، إمامؤسسات صغيرة جداً أو مؤسسات صغرى، وإما تستبعد من الإحصاءات الرسمية[(1)].

ولا يختلف الوضع في البلدان العربية عن غيرها من بلدان العالم، حيث تتباين تعاريف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة تبايناً كبيراً. فعلى سبيل المثال، في اليمن تعد المؤسسة صغيرةً عندما تضم أقل من 04 عمال، وتعد متوسطةً عندما يتراوح عدد العاملين بين 02 و09 عمال، وتعد كبيرةً عندما يزيد عدد العاملين عن 10 عمال. وفي **الأردن،** تعد المؤسسة صغيرةً عندما يتراوح عدد العاملين بين 02و10 عمال، وتعد متوسطةً عندما يتراوح عدد العاملين بين 10و25 عاملاً، أما المؤسسات الصغرى فهي التي تضم 04 عمال [(2)].

في تقرير أعدته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تم تعريف المؤسسات من منطلق رأس المال، واعتبرت المؤسسات التي يقل رأسمالها عن مليوني دولار، أنا مؤسسات صغيرة، وتلك التي يتراوح رأس مالها من 2 و 6 ملايين دولار أنا مؤسسات متوسطة، والمؤسسات الكبيرة هي التي يزيد رأسمالها عن 6 ملايين دولار.

وبالنسبة للجزائر فإن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر2001 يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250عامل، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار، حيث إستند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات على ثلاثة معايير، وهي: حجم العمالة، رقم الأعمال، ومجموع الأصول، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات:

الجدول رقـم(1): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري.

البيـان: / المؤسسة:	حجم العمالة	رأس المال	مجمـوع الأصول
الصغرى	[1 - 10]	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	[10 - 50]	أقل من 200 مليون دج	10- 100 مليون دج
المتوسطة	[50 - 250]	200 مليون– 2 مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الجريدة الرسمية – العدد 77 - 15 ديسمبر 2001.

2. أهميــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح تزايد الإهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشكل ظاهرة لافتة للنظر، ومن أبرز ملامح هذا الإهتمام وإنعكاساته، هو النمو الكثيف والواسع في أعداد هذه المؤسسات في جميع دول العالم، حيث أدركت تلك الدول أهميتها، وقدر ا على تحقيق عوائد إقتصادية مجدية وعالية، وتحويلها إلى قوى عمل حقيقية ومنتجة من خلال إنخراطها في حركة الإنتاج. وحسب مصادر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي[(3)]، لأنا تقوم بالدور الأساسي والمحرك للتنمية والتشغيل، وتساهم في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحلية، كما لها دوراً ملحوظاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والتجديد والإبتكار، علاوة على دورها التكاملي مع المؤسسات الكبيرة، ومن هنا كان إهتمام الدول الصناعية ذا القطاع.

فإذا أخذنا على سبيل المثال الإتحاد الأوروبي الذي يتمتع بتجربة ناجحة في هذا ا ال، نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد على 20 مليون مؤسسة، تمثل نسبة 98.8% من الهيكل الصناعي الكلي، وتشغل 66.6% من حجم العمالة، وتساهم بحوالي 64.6% من حجم التجارة الأوروبية. كما تولي الدول العربية إهتماماً متزايداً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمثل عددها

أكثر من 90% من عدد المؤسسات الإنتاجية، وتشغل ما يزيد على 30% من العمالة، وتساهم بحوالى 20% في الناتج المحلى الإجمالى(PIB). علاوة على ذلك، فإن نسبة 1% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات عالمية بالفعل، تقوم بأنشطة متعددة الجنسيات وعبر القارات، وتملك القدرة على العمل حيثما ترى الظروف ملائمةً.

إذن، هناك إتجاهاً عالمياً نحو إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الأكثر نجاعةً في تحقيق التنمية الإقتصادية، ولاسيما في البلدان النامية، وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، لما لها من قدرة على تحمل أعباء التنمية الإقتصادية المحلية، وإرساء ركائزها، وإستعاب نسبة كبيرة من القـوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة. فهي:

- تحتاج إلى إستثمارات منخفضة مقارنة بما تحتاجه المؤسسات الكبرى، لأنها تعتمد على تكثيف عنصر العمل عكس المؤسسات الكبرى التي تعتمد على تكثيف رأس المال، وبتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بتكلفة خلقها في المؤسسات الكبرى. فقد أشارت بعض الدراسات أن تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الصغيرة 20% من تكلفتها في المؤسسات الكبرى، مما يخفف العبء على ميزانيات الدول النامية، وهذا يتلاءم مع جل البلدان التي تعاني من قلة الموارد المالية، وتعدد الإستخدامات لتلك الموارد المحدودة.
- تتيح الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق، حيث لهم دوراً فعالاً ومؤثراً على الإقتصاد الوطني، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وبالتالي تعمل على تنمية السلوك الإدخاري لدى الأفراد، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي؛
- تعمل على تنمية جميع المناطق، لأنها تعتمد بشكل كبير على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية، كما تتسم بالمرونة في التوطن والقدرة في الإنتشار، مما يساهم في تقليل الهجرة إلى المدن الكبرى، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المتوازنة في المجتمع.
- تعتمد غالباً على الموارد المحلية، وبذلك تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فائدة مزدوجة، فهي من جهة تعمل على التقليل من الإستيراد، ومن جهة ثانية تساهم في الحد من تبذير موارد قابلة للإستغلال؛
- تساهم في تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، بإعتبار أن هذا النوع من المؤسسات له القدرة والمرونة في التوطن والإنتشار في جميع المناطق أو الأقاليم المختلفة؛
- تساهم في تحقيق التكامل والتحالف مع المؤسسات الكبرى، حيث يمكن أن تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض إحتياجات ومستلزمات المؤسسات الكبرى، وبالتالي تعتبر مصدراً لتغذية المؤسسات الكبرى. فعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 000 30 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رونو الفرنسية مع أكثر من 000 50 مورد من هذه المؤسسات.
- تساهم في زيادة حجم وقيمة الصادرات، إذ تؤكد التجارب الدولية أن نجاح هذا المنهج في تحقيق نسب معتبرة في ألمانيا 66%، وإيطاليا 47 %، واليابان 30 %، وفرنسا 27 %، ....إلخ.

وفي هذا السياق يبقى عدد المؤسسات الجزائرية التي تصدر إلى الخارج ضعيفاً على غرار قيمة الصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز خلال السداسي الأول في سنة 2002 مبلغ 285 $، زيادة على تسجيل حالات فقدان مناصب عمل، والتسريح المقنع وغير المباشر حيث سجل في سنة2001 فقدان 200.000 أجير لمناصب عملهم[4].

III ـ الدعـم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع إقتصادي، فهي تحتاج إلى رأسمال جاري يمكنها من العمل بإنتظام خلال طول السنة. وقبل التعرض لكيفية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مالياً، سوف نتطرق لأهم المشاكل التي تواجهها في مجال التمويل:

1 ـ المشاكل التمويلية:

يعتبر التمويل المشكل الثاني الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد مشكل العقار، حيث يعتبر عائقاً أمام المستثمرين، ومعرقلاً لعملية إنشاء وتشغيل المؤسسات، ويرجع ذلك إلى:

- وجود بيروقراطية عند طلب القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنك، مما يؤدي إلى موت المشاريع في المهد، وهي ناتجة عن المناخ الإستثماري الصعب، هذا ما أثبتته نتائج دراسة قام بها البنك العالمي بمشاركة 3000 خبير محلي حول تقييم مناخ الإستثمار في مختلف دول العالم، حيث تبين أن الدول النامية تواجه مرتين المشاكل التي تواجهها الدول المتقدمةعند إنشاء وتشغيل المؤسسات؛ ونتائج أخرى مبينةفي الجدول التالي:

الجدول رقـم(5): مقارنة المنـاخ الاستثماري

البيان: / الدول:	عدد الإجراءات	الدخل لكل فرد	مدة إنشاء مؤسسة
المتقدمة	06	%08	27 يوم
النـامية	11	%122	59 يوم

المصدر: البنك العالمي , Le Journal :Le Quotidien d'Oran du Jeudi 22 Decembre2005

- ضعف القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالقروض الإجمالية المخصصة من البنوك التجارية فمثلا في:
  - 2001 ساهمت البنوك التجارية بتمويلات قدرها353مليار دج، بنسبة30.72%من مجموع التمويلات؛
  - 2003 ساهمت البنوك التجارية بتمويلات قدرها555 مليار دج،أي بنسبة40.6%من مجموع التمويلات؛
- رفض البنوك في كثير من الأحيان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبريرا ا، هي:
  - ✓ ضعف الخبرة لتلك المؤسسات من حيث التنظيم، التسيير، وعدم وجود شفافية؛
  - ✓ عدم وجود ضمانات كافية لتغطية القروض الممنوحة لغياب سندات الملكية؛
  - ✓ رفض المؤسسات تدخل البنوك في وضع قواعد لتسييرها ولوقايتها؛
  - ✓ إنخفاض العائد الذي تحققه المؤسسات، و إرتفاع درجة المخاطرة في إقراضها.
- إرتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي على الدخل مما يؤثر سلباً على الأرباح التجارية؛
- عدم وجود بنوك مختصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب إستراتيجية واضحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تتأثر بكل سياسة صارمة تعمل على الرفع من الضرائب وتعددها، أو بكل سياسة نقدية إنكماشية هدفها الحد من الإقراض؛
- إنخفاض رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي قلة الإعتماد على المدخرات الشخصية في مجال التمويل، وصعوبة الدخول إلى الأسواق المالية إذا وجدت؛
- إرتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد، لذلك تشكل القروض عبئاً كبيراً على هذه المؤسسات.

2 ـ آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظراً للأهمية التي أولتها السلطات العمومية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان من الضروري العمل على القضاء على كل المشاكل التي تعاني منها ولاسيما التمويلية، إذ عارضت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على تقديم مساعدات مالية للشركات الكبرى المتعثرة التي بلغت حوالي 1.2 تريليون دج (13.5 مليار أورو)، وكلها باءت بالفشل. وعليه من الأحسن تحويل تلك الأموال إلى تنمية ألـ PME، وتمويل الإستثمار دون إهمال الشركات الإستراتيجية، وعلى هذا الأساس بادرت وتبادر الوزارة إلى إيجاد حلول لذلك على المستوى المحلي والوطني والدولي:

على الصعيد المحلي:

نظراً لعدم وجود بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظل التفكير من الوزارة الوصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر التي أُنشئت عام 1994، التكفل بتهيئة المحيط الملائم، والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات، حيث عملت على إستحداث وإقامة هياكل مالية تتولى وتعتني بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت حتمية خاصة مع إنطلاق برنامج تأهيل المؤسسات بصفة موسعة، و نذكر من هذه الهياكل:

صندوق ضمان القروض: Fonds de Garantie des crédits de la PME

بإعتبار مشكل الضمان هو العقبة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية، أُنشئ صندوق ضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004، بعد مرور 10 سنوات على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حيث تقرر إنشائه بموجب المرسوم رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر2002، برأسمال 1.1 مليار دج مكتتب كلياً من الخزينة.

يعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم، حيث يقدم الضمان للمشاريع المربحة التي ليس لها ضمانات، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس لها ضمانات كافية. لأن هدف الصندوق هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالإنطلاق والتوسيع ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك، وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية، على أن يغطي الضمان 80 % من قيمة القرض المحصل عليه، علماً أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو4 مليون دج بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج.

قدم الصندوق إلى غاية 30 ديسمبر2005 حوالي72 ضمان[5]، 12 في إطار برنامج الميدا، قيمة الضمانات 1.4 مليار دج، والتي سمحت بخلق 2692 منصب شغل، وحصة الأسد ترجع للقطاعات التالية:

- صناعة المواد الغذائية 16 ضمان من الصندوق؛
- معدات البناء 11 ضمان من الصندوق؛
- بيوتكنولوجيا 5 ضمانات من الصندوق.

هذه الضمانات تخص بالدرجة الأولى المناطق الوسطى من الوطن، ثم مناطق الشرق، وبدرجة أقل مناطق الغرب، بينما الجنوب فحصته ضعيفة بضمان واحد فقط موجه لولاية الوادي.

كما وقع الصندوق عدة إتفاقيات في بدايتها مع البنوك، وهي بنك التنمية المحلية، بنك البركة، البنك الوطني الجزائري، البنك الجزائري للتنمية الريفية، و Housing Bank، ثم إتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، وأخيراً إتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللجنة الأوروبية بمبلغ 20 مليون أورو.

صندوق رأسمال المخاطر: **Fonds de Capital Risque**

تسمى كذلك شركات رأس المال المخاطر، وفي بلدان أخرى شركات رأسمال الإستثمار، وهي مؤسسات ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية إستجابة لإحتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للثورة الجديدة في مجال التقدم التكنولوجي، وخاصة صناعة الكمبيوتر، والإلكترونيات وتكنولوجية المعلومات، ثم إنتشرت في الكثير من البلدان الأخرى.

يهدف رأسمال المخاطر التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة، وعليه فرأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال سواء من أسهم عادية أو أسواق الدين بسبب المخاطر العالية المرتبطة ا، ولكنها ذات عوائد مرتفعة. تتدخل شركات رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي مرحلة من مراحل نشاطها: مرحلة الإنشاء للتزويد برأس المال الثابت ورأس المال العامل،مرحلة التوسع والنمو للدخول في أسواق جديدة أو رأسمال شركات رابحة ، أو مرحلة النضج والسيطرة على مؤسسات قائمة ذات أداء ضعيف لتحسينها.

وتعتبر شركات رأس المال المخاطر أحد وسائل الدعم المالي والفني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر المرتفعة، وبالمقابل ذات إمكانية النمو و الربحية المرتفعة.

في الجزائر تأسس صندوق رأسمال المخاطر برأسمال 3.5 مليار دينار في 2004، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC) للفترة 2005-2009 حيث سيتم إنشاء 000 100مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا يستوجب إقامة 2880 صندوق إستثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الإستثمار بنسبة 40 % من رأس المال الإجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الإستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج [6].

لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تستطيع تعبئة موارد في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث بتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون أن تقوم بالتسيير، بل تقدم لها المساعدة التقنية والتسييرية، وبالمقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين .

منذ 1992 وفي إطار تمويل القطاع الخاص، تم إنشاء شركة رأسمال المخاطر بمشاركة بين المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمةFinalep، وبنكين عموميين CPAوBDL(60 %)، والبنك الأوروبي للإستثمار BEI(11%).

التمويل بالقرض الإيجاري: Leasing

هي عملية إيجار القيم المنقولة وغير المنقولة، وهذا تعويضا للقرض البنكي، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستئجار ما يحتاجه من منقولات وعقارات من مؤسسة مختصة في القرض الإيجاري لمدة محددة، وتدفع مقابل ذلك إيجارات تساوي أو أقل من مدة إهتلاك الشيئ المستأجر، وفي اية مدة الإيجار، إما يجدد عقد الإيجار، أو يشترى الشيئ المستأجر، أو يرجع للمؤسسة المؤجرة.

في هذا ا ال، تم في الجزائر إقامة شركة للقرض الإيجاري لصالح الـ PME، مؤسسة"مغرب قرض إيجار الجزائر" Maghreb Leasing Algérie" (MLA)، وهي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي- أوروبي، إعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر2005، رأسمالها هو1 مليار ديناربحرربنسبة50%، ويتكون من مجموعة من المساهمين: بنك تونسي خاص"أمان بنك"25%؛ مؤسسة تونسية أخرى"تونس قرض إيجار"36%؛ "صندوق الإستثمار الأوروبي"20%؛ "فرع من الوكالة الفرنسية للتنمية"Proparco 10%؛ صندوق رأسمال المخاطر MBEF 5%؛ مجموعة CFAO 4 %، على أن تبدأ نشاطها في اية السداسي الأول 2006.

إستفادت "مغرب قرض إيجار الجزائر" من 10 مليون أورو من البنك الأوروبي للإستثمار(BEI)، وعند تشغيله سيكون من أول أعماله تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على المعدات اللازمة لنشاطها من معدات النقل والأشغال العمومية، ومعدات طبية، ومكاتب، ومخازن،....

تتراوح مدة إيجار الوسائل المنقولة وغير المنقولة التي تمول ا(MLA) زبائنها، بين 3 و7سنوات، وفي اية المدة سوف يمتلك الزبون الوسائل إذا دفع الإيجار كله بإنتظام. وحسب مسئوولين من(MLA) سوف ترتكز العمليات على قرض الإيجار في الأول لتشمل فيما بعد عقد تحويل الفاتورة(Factoring) بتسيير حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعمل كذلك على الدخول مستقبلا في بورصة الجزائر عن طريق إصدار سندات في السوق المالي المحلي.

2.2. التعاون الدولي:

وهو تعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف، من بينها:

برنامج الميدا: MEDA

يندرج في إطار التعاون الأورو- متوسطي EDPME، حيث تم تفعيله بإعادة النظر في الإتفاقية المنظمة له، وهدفه هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأهيلها وتأهيل محيطها، ومدة برنامج الميدا هي 5 سنوات، إنطلق فعلاً في 2002 بقيمة قدرها 62.9 مليار أورو، ليخص 1456 عملية، إذ تم تأهيل 553 مؤسسة من مجموع 3800 مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة

قدرها 17 مليون أورو[7]. تقود برنامج الميدا وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووفد اللجنة الأوروبية بالتعاون مع ممثلي الجمعيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه هو الإستشارة، والدراسة، والتكوين لتلك المؤسسات .

وفي برنامج الميدا، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، كما تم إنجاز جهاز لتغطية الضمانات البنكية بقيمة 20 مليون أورو هدفه تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض .

تجدر الإشارة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ في نهاية السداسي الأول لعام 2005 حوالي 236.727 مؤسسة، منها 20.000 مستعدة لتطبيق برنامج الميدا، والباقي فهي إما لا تحتاج للبرنامج أو غير راغبة فيه. وتخص مساعدات برنامج الميدا عمليات الخبرة والتكوين ومساعدة البنوك على تطوير القرض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل رأس المال المخاطر، والإعتماد الإيجاري.

ومن هنا يمكن القول أن الكثير من المؤسسات لم تشعر بأهمية العملية رغم حيويتها، وهذا يستدعي وجود خبراء لفحص الوثائق الداخلية للمؤسسات، وإكتشاف الأخطاء والصعوبات. ففي دراسة قام بها البرنامج الأورو- متوسطى لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين وجود ثلاث أنواع من هذه المؤسسات:

- نوع أول في وضعية بقاء ترفض التأهيل، فهي لا تحقق الشروط وتعاني من صعوبات؛
- نوع ثاني في وضعية نمو تقبل التأهيل، وتطبقه جزئياً، ويطلب أصحاب هذه المؤسسات ضمانات النجاح؛
- نوع ثالث في وضعية جيدة قبلت التأهيل كلياً، حيث دخلت في عملية تأهيل مسيريها.

البنك الإسلامي للتنمية: Banque Islamique de Développement (BID)

تأسس هذا البنك في 16ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975، ويتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية:

- فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم إستخدام النظم المعلوماتية، ولدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة العولمة وتحديات المنافسة؛
- إحداث محاضن أو مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للإستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا، إندونيسيا، تركيا.

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ9,9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث إحدى الإتفاقيتين تنص على تقديم قرض بقيمة 5,1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة. وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح.

الوكالة الفرنسية للتنمية: Agence Française de Développement (AFD)

الوكالة موجودة في الجزائر منذ ،1967 ولم تقم إلا بروتوكولات بين الحكومات، لكن منذ 1992 أصبح تدخل الوكالة من خلال مواردها وإجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام، وكذا القطاع الخاص من خلال فرعها Proparco بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة. ففي 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار15 مليون أورو لصالح CPA وجه لتمويل إستثمارات توسيع وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

وفي نهاية 2002 حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح لـ CPA لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003 وهو في مرحلة إستعماله، وحاليا يعمل على مضاعفة وتنويع بعض الخدمات المالية كالإعتماد الإيجاري Leasing، وعقد تحويل الفاتورة Factoring. أما فيما يخص Proparco فقد بدأ تمويله للقطاع الخاص إبتدءا من 2003 بمساهمة في الأموال الخاصة بمقدار01 مليار أورو في مؤسسة مالية خاصة الإعتماد الإيجاري، وقرض 20 مليون أورو لمتعامل خاص للهواتف النقالة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: ONUDI

تأسست ONUDI في 1967 في فيينا، لترقية التنمية االصناعية في الدول النامية **عن** طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، بحيث هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والإنفتاح الإقتصادي.

بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة(PME-PMI).

كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج وإختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

البنك العالمي: Banque Mondiale

تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية Société Financière Internationale (SFI) التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" NAED عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ " لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الإعتماد الإيجاري Leasing، وعقد تحويل الفاتورة Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم إنطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro -Finance مع متعاملين أوروبيين.

التعاون الثنائي:

في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا: مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (PME/CONFORM)الذي هو في مرحلته الثالثة (2003-2006)، ويخص مجال التكوين والإستشارة في التسيير بإنشاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان، كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. وسوف ينطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" للفترة (2005-2007) في مرحلتها الأولى بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية. وهناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا،...وذلك لإكتساب الخبرة اللازمة من أجل وضع برامج المعتمدة على تجارب الدول الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل:

لقد برز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما عدلت الحكومة عن سياسة التعيين الإجباري للخرجين في القطاع العمومي، الذي كان يترتب عنه وجود "بطالة مقنعة"، بالإضافة إلى عوامل أخرى عملت على تدني كفاءة الأداء في المؤسسات الإقتصادية الكبرى، مع تسريح الأعداد الهائلة من العمالة كحل ارتجالي؛ وبالمقابل مساهمة الحكومة بالبحث عن الوسائل المختلفة للدعم المالي لهذه المؤسسات كحل لمختلف المشاكل التي تعاني منها. وقبل التعرض لدور تلك المؤسسات في معالجة مشكلة البطالة بخلق مناصب شغل، سوف نتعرف على مساهمتها في التشغيل بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة من خلال مختلف الأجهزة المحدثة لذلك:

1 . مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً ريادياً في إيجاد فرص عمل، وإستيعاب نسبة كبيرة من القـوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، وضمان إستدامة عملية التنمية الاقتصادية. فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية وإستمرارها هو"المورد البشري"الفعال، وعلى هذا الأساس، تجلى الإهتمام بها من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيقها. إذ تعتبر:

- مصدر كبير منتج وخالق لفرص العمل: لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة، وأنماط تكنولوجيا كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، ومهارات فنية متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في البلدان النامية؛ إذ تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 60 - 80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل، فعلى سبيل المثال، وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992- 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل جديدة، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وفي دراسة عن دول الإتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن هذه المؤسسات توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الإتحاد الأوربي، وفي البلدان العربية توفر هذه المؤسسات حوالي 57% من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي في نهاية التسعينات[8].
- مصدر لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، إذ تشير الدراسات المتخصصة في هذا الميدان إلى أن عدد الإختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الكبرى؛
- مصدر لإتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق، ليكون لهم دوراً فاعلاً ومؤثراً على الإقتصاد الوطني، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وبالتالي تعمل على تنمية السلوك الإدخاري لدى الأفراد، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي.

وتدعم منظمة العمل العربية هذا التوجه، في مقابل تركيز البنك الدولي على السياسات والإجراءات المالية والنقدية لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية في العديد من البلدان العربية، خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بإنخفاض حجم رأس المال المستثمر، وإعتمادها على المواد الأولية المحلية، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية، ومرونتها في الإنتشار في مختلف المناطق، والقدرة على التوسع بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً، وإمكانياتها في التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، فضلاً عن أن إستثمار رؤوس الأموال في مشروع صناعي صغير أو متوسط يخلق فرص عمل أكثر من إستثمار ذات المبلغ في مشروع صناعي كبير، ويحقق بالتالي مجالات واسعة في توليد فرص العمل، بحيث أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل "مستودعاً" لفرص العمل الجديدة، وأداة من أدوات وبرامج مكافحة البطالة، والحد من العمل غير المنظم.

تعاني معظم البلدان النامية عموماً والجزائر خصوصاً من مشكلة البطالة بمختلف أشكالها كالبطالة السافرة والبطالة المقنعة، لأنها تتصف بالنمو السريع للسكان(عدد السكان في الجزائر يزداد في المتوسط بمقدار 500.000نسمة سنوياً) والقوى العاملة(أيضا بدورها تزداد بمقدار لا يقل في المتوسط عن300.000 فرد سنوياً)، بالإضافة إلى توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة عادةً في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية.

كما أن هناك شبه إجماع بين الإقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لإمتصاص البطالة المنتشرة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة على حد سواء، أو إستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، التي تعرض خدماتها كل عام في سوق العمل، ومن هنا أدركت دول العالم الدور المهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستيعاب أعداد كبيرة من العمالة، والإسهام في حل مشكلة البطالة، وإحتواء الكوادر البشرية في سوق العمل[(9)]، وتحويلها إلى قوة عمل حقيقية ومنتجة من خلال إنخراطها في حركة الإنتاج داخل هذه المؤسسات، ومن هنا حاولنا الإجابة على التساؤل الذي طرحناه في هذا المجال.

لقد بدأت الجزائر معالجة مشكلة البطالة بإنشاء صناديق، ووكالات، وأجهزة، ومؤسسات مختلفة ذات صلة بتحسين وتوفير مناصب الشغل للأفراد العاطلين عن العمل بمختلف شرائحهم. من أهمها:

1. صندوق دعــم تشغيل الشباب (FAEJ) سنة 1989**،** وأنشئت في كل ولاية لجان لتمكين الشباب من الحصول على فرص عمل مأجورة بمبادرة محلية، ودعم تشغيل الشباب الطامح لإنشاء مؤسسات خاصة (إنشاء التعاونيات بين الشباب) التي تعتبر من أهم الجهود التي بذلت، حيث يمول الشباب هذه المشاريع بنسبة 30 %، والباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب.

2. جهاز للادماج المهني للشباب الذي أُنشيء عام 1990 تحت وصاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية، وهو يركز على التشغيل المؤقت للشباب عن طريق إنشاء الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، ويهدف إلى تمكين الشباب من أجل إكتساب خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين03 و12 شهر لفئة الشباب العاطلين عن العمل.

3. وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) التي أنشأت عام 1994، وساهمت ببرنامج الأشغال ذات المنفعة العامة، والتي توفر مناصب عمل مؤقتة في ورشات البلديات، وتحدد الإستفادة من هذا البرنامج بشخص واحد من كل عائلة، كما ساهمت ببرنامج آخر ذو علاقة بالنشاطات ذات المنفعة العامة، بدأ هذا النشاط منذ عام1998، وهو برنامج ذو عقود ما قبل التشغيل للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين**(**19 - 35 **سنة)**، فهي عقود عمل أولية (CPE) تخص طالبي العمل لأول مرة من ذوي المستويات التعليمية العالية، وذلك لإكتساب خبرة مهنية تتراوح بين 12 و18 شهر، تسمح لهم بالإندماج مستقبلاً في الحياة الإقتصادية وعالم الشغل، فحتى نهاية عام 2000 قامت بإيجاد 35344 فرصة عمل لخريجي الجامعات.

4. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) الذي أنشئ سنة1994، وهو تابع لوزارة العمل والحماية الإجتماعية، لمساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين**(**35 - 50 **سنة)** على الإندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الإستشارة والمساعدة في مجال البحث عن العمل، حيث يعرض عليهم دورات تدريبية، كما أُسندت إليه مهمة وضع وتسيير جهاز التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسسات، بالنسبة لكل إستثمار يقل أو يساوي5 ملايين دج، وإنشاء مراكز دعم العمل الحر (CATI)، الحفاظ على مناصب الشغل المهددة بالزوال، تدعيم النظام الوطني للضمان الإجتماعي الموجه للعمال الأجراء وغير الأجراء...بإعتباره مؤسسة مكلّفة بالتأمين عن البطالة في الجزائر.

وتكمن خصوصية هذا الصندوق في ذات النظام في دفع تعويضات البطالة للعمال المسرحين لأسباب إقتصادية، وفي نفس الوقت الحفاظ على الشغل من خلال دعم الجانب الإجتماعي بمخطط التقويم المؤسساتي الداخلي، ومساعدة المؤسسات على مواجهة الصعوبات.

ويسمح هذا الإجراء الجديد المسند إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالإضطلاع كلية بمهمته المتمثلة في الحفاظ على الشغل حسبما هو مقرر في نص المادة **(**5**)** من القانون الأساسي لـ ص.و.ت.ب.

5. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) التي أنشأت عام 1996، التي أنشأت على أنقاض صندوق مساعدة تشغيل الشباب(FAEJ)، والتي تتكون من 53 وكالة، لمساعدة العاطلين عن العمل الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة، إذ تستقبل يومياً حوالي 600 شاب من الراغبين في إنشاء مؤسسات خاصة، لكل إستثمار يقل أو يساوي 10 ملايين دج، ولمواجهة هذا التهافت الكبير، وإعتباراً لما يعترض الشباب من صعوبات في إيجاد محلات لممارسة نشاطهم المهني، فقد قررت السلطات بناء 100 محل في كل بلدية من البلديات، علاوة على تمكين الشباب من الإستقرار في المحلات التي أخلتها المؤسسات العمومية المنحلة على المستوى المحلي.

بحيث استقبلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) 110.000 طلب استثمار من الذين لديهم الرغبة في الاستثمار في الجزائر عن طريق المستثمرين الخواص في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها حوالي 24000 ملف درست وأعطت لها الموافقة وبدأت في نشاطها، والباقي لم يتحقق بسبب الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وعدم العناية في تشجيع الاستثمار، وحسب الوزير دائما فإنه لا بد من تغيير التنظيم الإداري الموروث عن الاستعمار الذي يعرقل الاستثمار.

6. وكالة دعم وترقية الإستثمار (APSI)، إذ تجدر الإشارة هنا أنه في الفترة الممتدة بين 1994-1999 سجلت (000 30) طلب استثمار، ولم يتحقق منها إلا نسبة 6 % أي(1500 مشروع فقط)، وهذا يدل على الرغبة الملحة للمستثمرين في إنشاء

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنه بالمقابل يدل أيضاً على الإرادة الضعيفة والنية غير الفعالة من جانب الحكومة في دعم وتطوير هذا القطاع .

7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" ANDI" أنشأت كبديل للوكالة لدعم وترقية الاستثمار"APSI"، هذه الأخيرة التي لم تف بالأهداف التي أنشئت لأجلها، إذ كانت متمركزة في العاصمة من دون تمثيل ولائي أو حتى جهوي لها، أما هذه الوكالة" ANDI" هي ذات صبغة وطنية و هو ما يظهر من تسميتها، و لها فروع جهوية ستسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار، وهذا ما سيشكل دعماً حقيقياً لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني، وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازناً تنموياً على المستوى الجهوي بأبعاده المختلفة.

8. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) والتي خصصت لها وزارة كاملة عام 1994، بالنسبة لكل إستثمار يقل أو يساوي 50 مليون دج، وهذه الأخيرة ساهمت بقسط متواضع بالنسبة لعملية خلق مناصب العمل وتشغيل الأفراد. مما يجعلنا نركز عليها أكثر من غيرها من الآليات المذكورة في هذا الميدان. و بناءاً على أحد المعايير السابقة(معيار العمالة)، نستطيع أن نستدل على عدد هذه المؤسسات حسب البيانات الإحصائية الصادرة من الصندوق الوطني لتأمين على الأجراء(CNAS)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقـم(2): عـدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار حجم العمالة

عددالأجراء السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
]10 -01[	148.725	170.258	177.733	189.522	195.188	
]50 -10[	009.100	008.363	009.429	009 200	009.100	
]250 -50[	001.682	001.272	001.402	010 015	021.939	
المجموع:	**159.507**	**179.893**	**261 863**	**208.737**	**226.227**	**329.338**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2000- 2004.

إن الحديث عن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يقودنا إلى التطرق إلى مميزات هذه المؤسسات. نجد أنا تنقسم من حيث ملكيتها إلى:

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة عامـة، تعود ملكيتها إلى الجماعات المحلية؛
- مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصـة، تعود ملكيتها إلى الخواص.

وكما هو معلوم، فإن ضعف نجاعة القطاع العام أدى إلى تقليص عدد مناصب الشغل المحدثة في هذا القطاع مقارنة بالسنوات السابقة، إما بسبب التطبيق المتأخر لإعادة الهيكلة العضوية والمالية، أو بسبب تقلص الإستثمارات المتعلقة بتطوير قدرات الإنتاج (الإستثمارات الجديدة)، مما إنعكس على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بدأت تظهر في الجزائر من عام لآخر، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): عـدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المعيار القانوني

البيان: السنة:	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
م. الخاصـة		179.893	189 552	207 949	225.449	236.727
م. العامـــة	000.788	000.788	000.788	000.788	000.778	000.778
م. التقليديـة		064.677	071.523	079 850	086.732	091.833
المجموع:	**159.507**	**225.170**	**261 863**	**288 587**	**312.959**	**329.338**

Source: CNAS, MPI, CAM.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن إستنتاجها من هذا الجدول، هي:

لقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر زيادة معتبرة، حيث تم تسجيل زيادة قدرها 21.3 % خلال الفترة 2000- 2005، إذ إنتقل عددها الإجمالي(كل المؤسسات بأشكالها القانونية المختلفة) من 705 159 مؤسسة عام 2000 إلى 338 329 مؤسسة عام 2005*. إن أصل هذه الزيادة يعود إلى الوتيرة الجد متسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويتضح لنا ذلك خاصة إذا قارنا هذا العدد بالعدد الذي سجل سنة 1992 بمقدار 925 103 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لتسجل إنشاء أكثر من 802 132 مؤسسة خلال 13 سنة، أي بمعدل يفوق حوالي 10215 مؤسسة كل سنة. ومعلوم أن هذه المرحلة عرفت بداية تنفيذ الاجراءات التشجعية التي جاء ا قانون الاستثمارات لسنة2001، وأيضا محتوى القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ما جاءت به استراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توصيات لصالح هذا القطاع[10].

وعلى ضوء البيانات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يفوق 300.000 مؤسسة، تساهم فـي الناتج الداخلي الخام بنسبة 53.2 %، وتوظف أكثر من 800.000 فرد. وحسب تصريح وزير القطاع فإنه للخروج من أزمة البطالة فـي الجزائر لا بد من تشجيع الإستثمار وخلق الثروات، وذلك بفتح ا ال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع، بمنحه الإمتيازات والمزايا القانونية والجبائية، وتجدر الاشارة إلى أن عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة 2000 و2005 قد وصل إلى حوالي 000 200 منصب جديد، وهو ما يمثل نسبة زيادة سنوية تفوق 8% . وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقـم(4): حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار عدد الأجراء

2004	2003	2002	2001	2000	عدد الأجراء / السنة:
		340.646	325.085	221.975	]10 - 1]
		179.585	156.450	176.731	]50 – 10]
		210.851	255.527	235.669	]250 – 50]
838.504	**705.000**	**731.082**	**737.062**	**634.375**	**ا مـوع:**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS ; bulletins, 2000- 2004.

هذه المؤسسات هي الأكثر إنتشاراً، وهي بالتالي الأكثر إستيعاباً للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة، إذ كانت البداية كما هو معروف بارزةً مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من خلال توزيع الإستثمارات الكبيرة إلى إستثمارات صغيرة تتوزع عمودياً وأفقياً، حيث سمحت بإنشاء العديد من الوحدات الاقتصادية التي حلت محل المؤسسات الكبيرة لتغطية الطلب المتزايد على العمل، بتوفيرها لمناصب شغل في فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة (صغر حجم الإستثمارات يساعد على سرعة الإنجاز، والتحكم في التكاليف). وبتوزعها الأفقي على مختلف المدن عكس تمركز المؤسسات الكبيرة في المدن الكبرى، مما يجعلها تساهم في التخفيف من حدة البطالة في المدن الداخلية، وتحسين مداخيل هذه المدن من خلال تثمين مواردها المحلية، وهذا ما يتماشى وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستخدام، كما تساهم في التكوين والتأهيل.

أما إذا نظرنا إلى هذه المناصب المحدثة والمحققة في هذه المؤسسات وفقاً للمعيار القانوني، نجد أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في تحقيق وإنشاء مناصب الشغل في الجزائر، وهذا بطبيعة الحال يتوافق مع منطق الإصلاحات الإقتصادية(إقتصاد السوق، الخوصصة،...)، كما يصل المتوسط العام لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للعمالة الوطنية الإجمالية إلى مستويات متواضعة جدا إذا ما قورنت بالنسب المتحققة في الدول المتقدمة، بحيث سجلت تقريبا نسبة 11%، فهي في تزايد مع بعض التذبذبات البسيطة متراوحة بين 10.50%، وما يقارب 12% خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، مما ينعكس على نسب البطالة المرتفعة في الجزائر إذا أخذنا في الحسبان التطور المعقول لعدد هذه المؤسسات، وبالرغم من ذلك ‘ذا نظرنا إلى عدد المناصب المحققة في السنوات الأخيرة نجد أن العدد الأكبر تحقق في هذه المؤسسات، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): حجـم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني.

2004	2003	2002	2001	2000	البيان: / السنة:
592.758	550 386	538.055			**م. الخاصـة**
071.826	074.764	074.763			**م. العامـــة**
173.920	079.850	071.523	064 677		**م. التقليدية**
838.504	**705.000**	**731.082**	**737.062**	**634.375**	**مج عمالة م.ص.م (1)**
7 798 412	6 684 056		6 228 772	6 043 000	**مج العمالة الوطنية (2)**
%10.55	**%10.75**	**...%**	**%11.83**	**%10.50**	**(3) = (1) / (2)**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS ; bulletins, 2000- 2004.

وهكذا، نلاحظ أن حجم ونسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تقل عن مثيلا ا بالدول الأخرى ولاسيما المتقدمة، وعلى سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى 84.4 % في اليابان، و80 % في ألمانيا، و70 % في إندونيسيا، لكن في الجزائر أغلب هذه المؤسسات 97 % تشغل أقل من 20 عامل.

وتلعب هذه المؤسسات دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة ...ولكنها تساهم بشكل متباين من خلال أخذنا المعيار القانوني، وبالرغم من التباين في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح القطاع الخاص، إلا أن مساهمتها الناتج المحلي الإجمالي بالتقريب تتجه نحو التساوي مع بعض التباين مرة في صالح القطاع الخاص ومرة أخرى في صالح القطاع

العام، كما ويصل المتوسط العام لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالنسب المتحققة في الدول المتقدمة، بحيث سجلت تقريبا نسبة 0.08 %، فهي في حالة إستقرار ضعيف جدا خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، مما ينعكس على نسب تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إذا أخذنا في الحسبان التطور المتواضع جدا لعدد هذه المؤسسات، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقــم(6):حجم الناتج المحلي الإجمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المعيار القانوني

الناتج المحلي في:	1997		1998		1999		2000		2001		2002	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
م ص م العامة	1201.5	54	1020.2	46	1240.7	48	1993.0	58	1848.9	53		
م ص م الخاصة	1010.2	45	1176.9	54	1335.2	52	1431.2	42	1636.1	47		
مج م. ص. م(1)	**2211.7**	**100**	**2197.1**	**100**	**2575.9**	**100**	**3424.2**	**100**	**3485.0**	**100**		
PIB (2)	2 780 200		2 830 500		3 238 300		4 098 800		4 241 800		4 454 700	
(3)=(1)/(2)	**%0.08**		**%0.08**		**%0.08**		**%0.08**		**%0.08**		**%0.08**	

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS ; bulletins, 1997- 2003.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مشكلة البطالة:

وفي هذا السياق، تؤكد منظمة العمل العربية على أهمية معالجة مشكلة البطالة عن طريق تنمية وتشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة مراعاة العناصر التالية:

- تقديم التسهيلات المالية للعاطلين عن العمل، وذلك بتوفير قروض ميسرة لتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار نظرة متكاملة لهذه المؤسسات تربط نشاطها بالأنشطة الأخرى القائمة، وبإستراتيجية التصنيع والتشغيل، مع تشجيع التخصص وتقسيم العمل.
- منح الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها توفير عائداً إنتاجياً أكبر، وفرص عمل أوسع، من خلال تقديم الكثير من التسهيلات والتحفيزات المختلفة، كإلغاء ضريبة المبيعات على منتجا ا.
- ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنشطة أخرى، أو بمراكز إنتاج قائمة، أو بمراكز تسويق، كتوفير قنوات توزيع وتصدير مستمرة ومرنة، وتشجيع المؤسسات الكبيرة على مساندة ودعم وبناء جسور تعاقدية مع هذه المؤسسات، حتى تساهم في إستغلال كل الإمكانيات المتاحة لها أحسن إستغلال.
- تشجيع قيام الصناديق الإجتماعية، التي من بين أهدافها تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور أهميتها كجزء من إستراتيجية التنمية المستقبلية، والقائمة على أساس الكفاءة والقدرة التنافسية. ومن شأن هذا التوجه أن يدعم التشغيل الذاتي كأحد أنماط وآليات التشغيل المفيدة في معالجة البطالة، وفي زيادة معدلات المشاركة في النشاط الإقتصادي لبعض الفئات من القوى البشرية، كالنساء والمعوقين، وخاصة عن طريق نقل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية إلى المنازل لتمكين هذه الفئات من تقديم جهودها الإنتاجية داخل منازلها.

وتجدر الإشارة، في هذا المضمار إلى أن أحد الخيارات المحبذة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموماً، يتمثل في تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية إختيارية تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدون المساس بإستقلاليتها. خاصة وأن الجمعيات قادرة على تأدية دور داعم في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات التي تحتاجها، كالتدريب والبحوث ونشر المعارف التقنية والتسويق والحصول على المواد الأولية.

وتمتاز مثل هذه المؤسسات باستخدام تقنيات بسيطة، حيث تعتمد على إستخدام العمالة المكثفة، مما يجعلها تمثل قاعدة أساسية لتوظيف العمالة الوطنية، كما تمثل المؤسسات الصغيرة وعاءاً لتعبئة وإستثمار المدخرات الصغيرة في ا تمع، وسهولة تأسيسها يتيح لها أكبر قدر من الانتشار الجغرافي، مما يجعلها أداةً لا غنى عنها لتوسيع نطاق التنمية الإقليمية، وتنويع قاعدة الإقتصاد الوطني.

وهي ذه الصفات يمكن أن تشكل مدخلاً مناسباً لمعالجة الظواهر الإجتماعية السالبة كالفقر أو الكفاف المعيشي الذي أصاب بعض المناطق، وتعد إضافة في تعزيز سياسات توطين الوظائف وإستيعاب الخريجين، وأن نستفيد من خبرات العديد من الدول، كما أننا يمكن أن نذهب أبعد من ذلك إذا قلنا يمكن الإعتماد عليها في إحداث نقلة صناعية وخدمية ضخمة في البلاد، ولنا في دول مثل الصين، تايوان، وتايلاند قدوة في هذا ا ال.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً، في البلدان العربية لا يقل عنه في كثير من الدول الأخرى، سواء منها المتقدمة والنامية، بصفتها تساهم في النمو الاقتصادي الوطني وتخلق فرصاً للعمل. لذلك، فإن الدول المتقدمة سنت تشريعات تستهدف تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الاعتمادات، والدعم الفني، والحوافز الضريبية، والأسواق.

لكن في معظم الدول النامية، لا تحظى هذه المؤسسات إلا بدعم محدود من الحكومات، غير أنها تنجح في الإستمرار والنمو، بفضل قدرتها على التجديد والتوصل إلى طرائق مبتكرة في الإنتاج والتسويق. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تميل بحكم طبيعتها، إلى الإبتكار. وكما يقول جوزف شومبيتر، فإن الإبتكار وروح الإبداع عامل أساسي من عوامل الإنتاج، شأنه في ذلك شأن رأس المال واليد العاملة والربح.

ويجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتعلم تقدير الوجه المشرق للعولمة، وهو أن الإقتصاد العالمي الناشئ يمكن أن يفيد المنتجين الصغار والمتوسطي الحجم بطرق مختلفة، فهو يفتح أمامهم فرص نمو كبيرة، لم تكن لتتاح لهم في أسواقهم المحلية[11]. فالعولمة تقدم لهؤلاء المنتجين فرصة للمنافسة في السوق الدولية، فيستفيدون من سرعة وتيرة التقدم التكنولوجي، ولاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، وإستجابة السوق لهذه التطورات.

الخـاتمة:

لقد عالجت هذه الدراسة نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد تعريفها وعرض أهميتها وأهدافها، ألا وهما: الأولى تتعلق بالمجال التمويلي وآلياته، والثانية بمدى إمكانية هذه المؤسسات في إحداث وخلق مناصب الشغل وإمتصاص البطالة. وفي ضوء إستقراء الأوضاع التمويلية والأوضاع الحالية للبطالة، وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكننا إستخلاص بعض النتائج التي تهم متخذي القرار وواضعي السياسات الإقتصادية والإجتماعية، ومن ثمة تقديم الإقتراحات على ضوء هذه النتائج، وسوف نوجـزها فيما يلي:

النتـائج:

- هناك اهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما منذ إنشاء وزارة خاصة بـ PME سنة 1994، ومختلف الأجهزة الأخرى، سواء التي تساعد على خلق مناصب العمل بواسطة هذه المؤسسات، وتوجيهها بتقديم المساعدة الفنية والإدارية والإستشارة اللازمة لها، أو تلك التي تساعدها في توفير الأموال أو الضمانات للحصول على تلك الأموال، وهذا الإهتمام راجع إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها أو القضاء عليها، بالإضافة إلى إيمان الحكومة والأفراد في الوقت الحالي بأهمية الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات؛
- التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما التابعة منها للقطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة، مما ساهم في توفير مناصب الشغل المتزايدة سنويا من طرف هذه المؤسسات، ولاسيما في ظل تقلص دور الحكومة الفعال في التوظيف، ومنه يمكن إعتبارها المدخل الأساسي في الوقت الراهن للحد من البطالة في الجزائر؛
- تمركز القروض الممنوحة من طرف البنوك إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 47% من القروض موزعة في الوسط، و28**%** في الشرق، 19 % في الغرب، و6 **%** في الجنوب، وهذا ما تؤكده البيانات الإحصائية للوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، ومنه يمكن إعتبارها كأنها صورة مشابهة لتوزيع الإستثمارات على المستوى الوطني؛
- التوزيع غير العادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان على النحو التالي:43 % من المؤسسات في الوسط**،** و26 % في الشرق، **و**22 % في الغرب**،** و09 % في الجنوب**،** وهذا التوزيع يتعارض مع أحد الأهداف التي من المفروض أن تحققها مثل هذه المؤسسات، ألا وهو التوازن الجغرافي للتنمية، وكأنها صورة مطابقة لتوزيع المشاريع الإستثمارية الكلية في الجزائر؛
- إنحصار وتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالين بارزين في قطاعات الإنتاج المختلفة، وهما قطاعي الصناعات الغذائية والنسيج على العموم، وعليه لم تعمل على تنويع المنتجات وتنويع النشاطات.
- وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية، مثل كثرة وتنوع الوثائق، وبطء الإجراءات الإدارية، وصعوبة الحصول على السجلات التجارية، مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي في الإندماج والمساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي؛
- صعوبة الحصول على القروض المصرفية مع طول مدة دراسة الملفات، مما إنعكس وينعكس على تأخر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للذين حصلوا على هذه القروض، ومن ثمة تنعكس أيضا على مناصب الشغل التي من المفروض إحداثها، فالقصور في تمويل هذه المؤسسات يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع المدن الجزائرية؛
- تأخر تسريح المبالغ المتعهد بها كقروض من المتعاملين الأجانب لصالح المؤسسات الجزائرية في إطار التعاون، مثل قرض برنامج ميدا **(**MEDA) المقدر بـ 4.685 مليار أورو الذي لم يرى النور، وكذلك ما حدث لقرض البنك الأوربي للإستثمار(BEI) المقدر بـ 2.310 مليار أورو الذي لم يتم تسريحه إلا بعد إنطلاق برنامج ميدا.II (MEDA.II)**؛**
- وكل ذلك لا ينقص من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها ولو بشكل متواضع في توفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل خلال الأجل القصير والمتوسط، وعليه تبقى تمثل مصدراً إضافياً ومكملاً لمصادر توفير الشغل في الجزائر، وهذا ما أكدته الوزارة المعنية من خلال تسطيرها الوصول خلال السنوات الخمس القادمة إلى 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لخلق 6 ملايين منصب شغل كهدف بعيد في إطار بروتوكول اتفاق تعاون مع هيئات وطنية مالية لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنوك العمومية، الذي أبرم بتاريخ 2001/12/23؛
- هناك تحول نسبي في تفكير وسلوك العديد من الخريجين في الجزائر وحتى لدى البعض من المشتغلين فعلا، لتكوين وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة إذا ما توفرت لهم الإمكانات المادية والمالية المناسبة، أو المشاركة في مثل هذه المؤسسات بشكل أو بآخر.

✓ لابد من الإشارة في الأخير إلى أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إستيعاب أعداد أكبر من الشباب العاطل عن العمل، لا تعتمد فقط على تشجيع الإستثمار، وتوفير الأموال اللازمة لبدء مشاريع جديدة وإنما أيضا على توفير الآليات المناسبة التي تمكنها من رفع مستوى إنتاجية العمالة ا.

الإقتراحـات:

◆ تطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدخال التسهيلات المالية المتعلقة بمعدلات الفائدة، وإستحقاقات التسديد للحصول على قروض بنكية، وتسهيلات إدارية للحصول على السجلات التجارية، وتسهيلات جبائية بخفض الضرائب والرسوم في مختلف ا الات لتشجيع الإستثمار مع إعادة النظر في الأعباء الإجتماعية لمواجهة التهرب من التصريح بالعمال، كل هذا لتتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تفجير طاقا ا، وبالمقابل تحد من تكاثر الإقتصاد غير الرسمي، وآثاره السلبية على الإقتصاد الوطني؛

◆ تدعيم البنوك كشريك مفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإستفادة منه في كل ا الات، منها الفنية للإستشارة والدراسات والخبرة والمعلومات، وكذلك المادية للتمويل والضمانات وتغطية المخاطر؛

◆ تطوير قدرات البنوك في مجال تقييم المشاريع، والهندسة المالية، وتسيير ومتابعة المخاطر، وكل المهام الجديدة للبنوك، ومن ثمة تحديث الجهاز المصرفي لضمان تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع عجلة التنمية الشاملة بإعتبار أن هذا القطاع أصبح يحتل مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي لأية دولة؛

◆ يجب إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل شروط سهلة وميسرة للإقراض تتمشى مع قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بذلك، كما يجب على المؤسسات المالية والمتعاملين الخواص التكيف مع التحولات على المستوى الوطني والدولي؛

◆ تشجيع التخصص وتوسيع الأنشطة وتنويعها، وتقسيم العمل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكاملها مع بعضها البعض، ومع المؤسسات الكبرى أيضاً، بغية تحسين الإنتاجية والنوعية عن طريق تشجيع نظام التعاقد من الباطن والتعاون المباشر، لأنه من المؤكد أن تكامل المؤسسات الصغيرة والكبيرة يعتبر من المقومات الأساسية للإقتصاد الوطني، والقوة الدافعة لعملية التنمية الإقتصادية؛

◆ تكوين إطارات ذات كفاءات عالية وتقنيين مختصين في تسيير وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لإفتقار العديد من الشباب على الخصوص إلى الخبرة التنظيمية، بإعتبار أن هذه المؤسسات تشكل منفذاً جديداً لإستغلال الموارد والخامات المحلية، وإمتصاص فائض القوى العاملة المتاحة في الإقتصاد الوطني، لأن نقص العمالة المدربة والمختصة يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات بمختلف أصنافها؛

◆ إنشاء بنك للمعلومات يسمح للمؤسسات المالية والبنوك معالجة الملفات بسريعة، كما يسمح بتخفيض المخاطر نتيجة التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يدعم ويقوي علاقة الثقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة، حيث طبقت هذه الطريقة في النظام المصرفي الألماني والياباني.

◆ الإهتمام بالتخطيط كأسلوب علمي ومتكامل يسمح بتجديد سياسات التنمية الوطنية والتنمية المحلية بصفة خاصة، وتحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة أساسية للتنمية الإقليمية المتوازنة.

الهوامش:

1. ESCWA, *Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and Support Institutions* (New York, United Nations, 1999), p. 7.

2. Idem –P7.

3. OECD, Globalization and Small and Medium Enterprises (SMEs), Vol. 1, Synthesis Report (Paris, 1997, pp. 7- 8.

4. لخلف عثمان- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) - كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر – 2003 / 2004 - ص168.

5. El Watan, Quotidien du 12 Décembre 2005.

6. El Watan, Quotidien du 22 Novembre 2005.

7. Liberté : Quotidien du 06 Décembre 2005.

8. عبد الرزاق الكبيس– مشكلة البطالة بين الشباب في البلدان العربية وسبل معالجتها – مؤتمر سوق العمل في العالم العربي – المنعقد بكلية التجارة – جامعة طنطا – مصر – 27 - 28 أفريل 2002 – ص79.

9. فتحي السيد عبده أبو سعيد أحمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005، ص65.

10. لخلف عثمان - مرجع سابق - ص200.

11. OECD, Op-Cit- PP.7-8.

المراجـع:

1. عبد العزيز جميل وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم – دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية – بحوث ودراسات - المنظمة العربية للتنمية الإدارية- 2005.
2. لخلف عثمان- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) - كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر – 2003 / 2004.
3. فتحي السيد عبده أبو سعيد أحمد – الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – 2005-
4. جبار محفوظ – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999 – 2001، مجلة العلوم الإجتماعية – جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، العددن 05 ،ديسمبر 2003.
5. إبراهيم محمود عبد الراضي- حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة للشباب – المكتب الجامعي الحديث – 2005.
6. القانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الجريدة الرسمية – العدد 77 - 15 ديسمبر 2001.
7. . عبد الرزاق الكبيس- مشكلة البطالة بين الشباب في البلدان العربية وسبل معالجتها – مؤتمر سوق العمل في العالم العربي – المنعقد بكلية التجارة – جامعة طنطا – مصر – 27 - 28 أفريل 2002 .
8. http: //www. Copyright @ 2005 - Site Designed and Hosted by Access to Arabia.
9. ESCWA, *Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and Support Institutions* New York, United Nations, 1999.
10. OECD, Globalization and Small and Medium Enterprises (SMES), Vol. 1, Synthesis Report Paris, 1997.
11. Lachheb Youcef – Les Mesures D'Appui Pour La Promotion de La PME –
12. Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS ; bulletins, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004et 2005.
13. Le Journal :Le Quotidien d'Oran du Jeudi 22 Decembre2005.
14. http://www.ambafrance-dz.org, et http: //www.afd.fr
15. http://www.algeria-watch.org/
16. http://www algerie-dz.com
17. Le Journal El Watan : Quotidien du 22/11/2005, du12/42/2005 et du 16/01/2006
18. Liberté : Quotidien du 06 Décembre 2005.
19. L'Authentique : Quotidien N° 3373 du 06 Décembre 2005.